حوار حول التجربة الحزبية

لا يستطيع منصف أن ينكر أن العودة الى نظام الحزب في مصر كانت من أعظم الانجازات الديمقراطية للرئيس السادات ذلك أن الاحزاب السياسية هي عماد الانظمة الديمقراطية وفي غيابها يكون الحكم لدكتاتوريه الفرد الواحد .. أو الحزب الواحد .

بقلم : أحمد طلعت

ولا يستطيع منصف ايضا أن يقول بأن تجربة تعدد الاحزاب في مصر كانت خالية من القصور .. او التجاوزات ، بل أن هذه الظاهرة في ذاتها تعتبر من علامات الصحة للانظمة الديمقراطية مع بداية نشأتها ، فهي التي تكشف مواطن القصور وتدفع الى عملية التصحيح والمراجعة .

ولذلك فان الدعوة الى تقييم تجربة تعدد الاحزاب في مصر ، وما صدر عنها من صحف حزبية تبدو معقولة ومقبولة ، بل هي لازمة وواجبة .

فلا يمكن القول بأن جميع الاحزاب التي قامت في مصر منذ أعوام فقط ، كانت على مستوى المسئولية الوطنية والقومية ، كما لا يمكن القول بأن جميع القيادات الحزبية — التي تصدت للعمل الوطني — كانت مدركة لابعاد المسئولية التي تجعل من تحرير بقية الارض المحتلة هدفا يتقدم — ويسبق — كل ما عداه من الاهداف ..

لقد وقعت بالفعل بعض الاحزاب والقيادات السياسية في خطأ الانسياق وراء التعصب الحزبي الاعمى ، وتصور البعض أن الوصول الى السلطة هو هدف في حد ذاته ، فتعجلوا الوصول اليها ، مع أن وصول الاحزاب الى السلطة هو مجرد وسيلة لتحقيق الاهداف الوطنية .

هذا فضلا عن عناصر اخرى عملت بسوء قصد — او بجهالة — في خدمة تيارات أجنبية مرفوضة أو راغبة في ضرب جميع المكاسب التي تحققت لمصر بالحرب .. او بالسلام ..

لذلك قلت بأن الدعوة الى تقييم التجربة كانت لازمة .. وواجبة .

لكن السؤال الهام الذي يفرض نفسه هو : — من الذي يقوم بعملية التقييم هذه .. ؟

وفيما ينشر ويذاع ، فان تقييم الصحف الحزبية سوف يكون مهمة المجلس الاعلى للصحافة ، بينما يكون تقييم التجربة الحزبية من مسئوليات مجلسي الشعب والشورى .

فاذا صح هذا القول ، فان من حقنا أن نتحفظ عليه ، وأن يكون لنا فيه رأي آخر ..

ذلك أن الاغلبية في مجلسي الشعب والشورى وفي المجلس الاعلى للصحافة للحزب الوطني الديمقراطي ، مما يجعل الحياد الواجب توافره في هذه العملية مفقودا ، أو على الاقل مشكوكا فيه .

ولا يكفي القول بأن أعضاء مجلسي الشعب والشورى منتخبون وبالتالي فانهم يمثلون الشعب ، فالحقيقة انهم — في نفس الوقت يمثلون حزبا سياسيا يتنافس مع احزاب المعارضة في كسب ثقة الشعب ، وهو هدف تشترك فيه الاحزاب جميعها ، أغلبية كانت ام أقلية .

وفي الانظمة الديمقراطية ، فان الناخب وحده هو الذي يقوم دوريا بعملية تقييم الاحزاب ، عن طريق الصوت الذي يضعه في صناديق الانتخاب .

فاذا كانت الظروف التي نجتازها الان لا تسمح في الوقت الحاضر باجراء انتخابات جديدة ، فليس أقل من تشكيل هيئة محايدة تتولى عملية التقييم بعد أن تستمع الى وجهات نظر جميع الاطراف ، وتراجع بدقة مسلك جميع الاحزاب والقيادات خلال الفترة الماضية .

ان لحزب الاغلبية ولاشك ملاحظات وتحفظات على أحزاب المعارضة ، كما أن للمعارضة هي الاخرى تحفظات وملاحظات على حزب الاغلبية .

لذلك فانه من غير المعقول أن يترك الحكم على أحد طرفي الخلاف للطرف الاخر .

ولو أن الرئيس السادات وحده هو الذي سيقوم بعملية التقييم لوثقنا فيها بغير تحفظات ، ذلك أن الرئيس السادات رغم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي هو كبير العائلة المصرية ، وصاحب الفضل الاول في اعادة الديمقراطية وتعدد الاحزاب ..

لكن أن تقوم أجهزة الحزب الوطني بهذا التقييم ، فهذا شيء آخر يستحق المراجعة واعادة النظر .

ونحن نرحب بعملية التقييم حتى تكون الصورة واضحة أمام الشعب بايجابياتها وسلبياتها ، فقد تعودنا في الفترة الاخيرة أن نستمع فقط الى حديث السلبيات مع أن في مصر معارضين التزموا بمسئوليتهم القومية ، وفرقوا بين الاهداف القومية التي لا خلاف عليها ، واختلاف الاساليب لتحقيق هذه الاهداف بشرف وموضوعية .

ولكن يبدو أن السياسة ايضا ينطبق عليها المثل الاقتصادي الذي يقول بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق .. !!

لذلك فانني ادعو الحزب الوطني الى أن يضع أمام الشعب كل الحقائق عن الممارسة الحزبية مع التركيز على ايجابياتها ، حتى لا يقع الشعب في مخاطر الشك في الديمقراطية ذاتها .

لقد سمع الشعب كثيرا عن أخطاء التجربة الحزبية ، وتجاوزاتها ، ومن حقه الان أن يسمع عن جوانبها الايجابية ، اذا كانت عملية التقييم يراد لها باخلاص أن تكون موضوعية .. وعادلة .

وينبغي أن يستقر في وجدان الحزب الوطني انه اذا كان من حق الاغلبية أن تحكم ، فان من حق الاقلية أن تعارض ، ذلك هي الديمقراطية .